مجلة علوم التربية

دورية مغربية متخصصة

- من بيداغوجيا الكفايات إلى بيداغوجيا الإدماج
- بيداغوجيا النجاح: قراءة في المنطلقات والأهداف
- اللغة والأدب: أية علاقة؟
- المراهقة والتحولات الأسرية في الوسط القروي
- القراءة المنهجية للنص النظري: إشكالات وتساؤلات
- فشل الإصلاحات التعليمية بالمغرب: الأسباب والحلول

العدد الواحد والأربعون- سبتمبر 2009

من بيداغوجيا الكفايات إلى بيداغوجيا الإدماج، في البحث عن بيداغوجيا مطابقة

• رشيد جرموني
باحث في علم الإجتماع

توطئة

من بين القضايا التربوية الشائكة التي يعاني منها نظامنا التعليمي بالمغرب، إشكالية الإختيار البيداغوجي، ونقصد به الإطار الموجه للسيرورات التعليمية/ التعلمية والذي يتضمن مختلف الطرائق والمناهج والآليات والوسائل والتقنيات والمفاهيم والنظريات ...

ويعتبر الإطار البيداغوجي حاسما في نجاح أي نظام تعليمي ما، إلى جانب المكونات الأخرى للمنظومة التربوية، ونظرا لأهمية هذا المعطى، فإن عملية اختيار أو بناء أي نموذج بيداغوجي كيفما كان، وجب أن تستحضر عدة حيثيات، كالشروط السوسيو ثقافية والسوسيو سياسية والسوسيو اقتصادية التي أفرزت هذا النموذج أو ذاك، ومن جهة أخرى وجب النظر برؤية علمية دقيقة لإمكانية نقل هذا النموذج أو لا، في البيئة المستقبلة، وهل تتوفر الشروط و الإمكانيات والمؤسسات والنظم والنسق العام الذي سيتفاعل مع هذا النموذج أم لا ؟وما هي ممكنات التطبيق وما هي حدوده ؟

انطلاقا من هذا التأطير العام سنعمل على تجلية بعض الإشكالات التي تثار حول النماذج البيداغوجية التي عمل نظامنا التربوي على استلهامها في سياقات تاريخية مختلفة.

1 - من بيداغوجيا الأهداف إلى المقاربة بالكفايات :

بعدما تزايد الإهتمام ببيدغوجيا الأهداف ونظرا للنتائج التي حققتها في بعض البلدان ، وبغية تجديد الممارسة التربوية بالمنظومة التعليمية المغربية، عملت الوزارة الوصية على الإنفتاح

على البيداغوجيا، التي برزت كافراز سوسيوتاريخي لنمو التطور الصناعي في الغرب، حيث ظهرت حركتان قويتان : الأولى ارتبطت بالحقل الصناعي بشكل مباشر ومثلتها التايلورية (نسبة إلى تايلور)، وكانت تستهدف عقلنة عملية التصنيع، من أجل الرفع من الإنتاج وتسريعه وتحقيق مردودية أكبر.

أما الحركة الثانية، فتبلورت في حقل العلوم الإنسانية، التي حاولت أن تحاكي العلوم الحقة، وهو ما تجلى بأوضح معانيه في المدرسة السلوكية، وقد سعت هذه المدرسة إلى تأسيس طريقة عقلانية مبنية على ما هو قابل للملاحظة، أي ما هو ذو طبيعة سلوكية، متجاهلة مختلف العمليات التي تجري في العلبة «السوداء الدماغ». ولدراسة طرائق التصنيع أو الظواهر الإنسانية، حاولت الحركتان «التايلورية والسلوكية» اختزال الشيء المركب بتقطيع الظاهرة إلى عناصر بسيطة وإلى حلقات قابلة للملاحظة، حيث ترتبط كل نقطة انطلاق أو مثير باستجابة، ويتم التقويم باعمال آلية التعزيز[1].

ومن خلال هاتين الحركتين، استوحى علماء التربية بيداغوجيا الأهداف، والتي ظهرت في بداية الستينيات من القرن الماضي على يد «MAGER» وأيضا من خلال بيداغوجيا التحكم، التي عرف بها «Blomm» وقد لاقت هذه البيداغوجيا نجاحا كبيرا، في فرنسا وفي الدول الفرنكوفونية. حيث تهافت صناع القرار التربوي والباحثون على نقل وترجمة هذه البيداغوجيا، والعمل على تطبيقها في بلدانهم، والمغرب لم يشذ عن هذا التوجه. ومع ممارسة التطبيق، بدون نقد شامل لهذه البيداغوجيا، تبينت الهفوات والمطبات الكبيرة التي تختزنها، وعلى رأسها تركيزها على المحتويات الدراسية، وكذا التقطيع المتعسف للأهداف إلى حشد من الأهداف الجزئية، والتي من المفروض أن تنتظم فيما بينها لتحقيق نتائج نهائية.

وعليه ومن خلال هذه الإنتقادات التي وجهت لهذه البيداغوجيا، وبالنظر للتحولات الهامة التي شهدها المجتمع الإنساني، والمتمثلة على الخصوص في التطور الإقتصادي وما خلقه من مجالات واسعة للتنافس والمبادرة الحرة، انتعشت المقاولات التي استفادت من السياق العولمي بكل ايجابياته وسلبياته (كالمقاولات المتعددة الجنسيات والهولدينات)، حيث تعززت مفاهيم مثل المردودية والفعالية وتطوير الأداء وغيرها، ومن رحم هذه السياقات الجديدة ظهر مفهوم الكفاية «compétence» والذي يتضمن في بعض معانيه «القدرة على القيام بتصرفات مناسبة في سياق يحتوي معطيات ملتبسة» ونظرا للإرتباط العضوي بين المقاولة والمؤسسة التعليمية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تشكل الرافد الأساس للأطر والكفاءات التي تنوي عملية تسيير المقاولات وغيرها من المرافق المجتمعية، فقد تم إدخال تغييرات على البرامج التعليمية وصياغتها على شكل كفايات[2].

ولإضفاء صبغة عالمية على هذه البيداغوجيا السحرية المقاربة بالكفايات، عملت المنظمات الدولية الكبرى كالبنك الدولي واليونسكو واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات أخرى، على تسويق هذه المقاربة لتبنيها من طرف الأنظمة التربوية، على اعتبار أنها تزاوج بين الكم المعرفي والكيف المنهجي، وأيضا لكونها تؤهل الشخص لكي يعيش في مجتمع يغلب عليه التطور الدائم.

وبالفعل ونظرا لهذا التبني العالمي لهذه المقاربة ، دخلت مجموعة من الدول سواء منها الفرنكوفونية أو الأنكلوساكسونية في تنزيل هذه المقاربة . وبطبيعة الحال انخرط المغرب في بداية الألفية الثالثة (تزامنا مع اقرار الميثاق الوطني للتربية والتكوين) ،في ادماج هذه المقاربة في نظامه التعليمي . لكن الأسئلة التي تطرح بإلحاح في هذا الصدد ، هل قام المسؤولون على الشأن التربوي بنقد متعدد الأبعاد لهذه المقاربة بهدف معرفة مختلف الحيثيات والملابسات التي تساعد على نجاحها وحسن تنزيلها ؟ أم أن الأمر لا يعدو أن يكون تماهيا مع الموضة العالمية ؟ ثم ما هي الآثار المترتبة على تبني هذه المقاربة ؟ وأخيرا ما علاقة بيداغوجيا الكفايات بالإدماج ؟ وكيف يمكن التفكير في بيداغوجيا مطابقة لواقعنا المغربي بتعقيداته وتشعباته ؟

إن غرضنا من طرح هذه التساؤلات ،بل الإشكالات ليس تقديم أجوبة عنها ،بقدرما نطمح إلى فتح نقاش عميق بشأنها ،ذلك أن العديد من القضايا الحساسة(تقرير البنك الدولي حول التعليم بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2008، تقرير المجلس الأعى للتعليم بالمغرب 2008 ، والبرنامج الإستعجالي في نفس السنة) تمر دون تفاعل حقيقي ،يستقطب كل المهتمين والباحثين والفاعلين سواء الإجتماعيين أو الإقتصاديين ، وهذا ما يشكل نوعا من الأزمة الفكرية في مجتمعنا المغربي .

2- بيداغوجيا الإدماج كامتداد لبيدغوجيا الكفايات

وبالرجوع إلى قضيتنا المطروحة في هذا المقال،حول الإختيار البيداغوجي الذي تبناه نظامنا التربوي، والمتمثل في المقاربة بالكفايات ، نسجل أن هذا الإنفتاح على هذه النماذج والعدد البيداغوجية وغيرها، يعتبر مسعى هاما ، يرسخ ثقافة الإنفتاح على الكسب الإنساني في مختلف المجالات ،لكن شريطة الوعي بالشروط والحيثيات النظرية والمنهجية والإجتماعية والتربوية التي أفرزت هذه المقاربة، ومن جهة أخرى ضرورة استحضار الفاعل التربوي (التلميذ والمدرس والمؤطر التربوي ...) وما يتحكم في كل هذه العناصر من محددات نفسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتكوينية متعددة، بمعنى آخر الوعي بكل مكونات السياق الحضاري الذي تنقل إليه هذه المقاربة أو تلك . وفي هذا المنحى فإن إجراء دراسات علمية نظرية وتطبيقية، يعتبر شرطا أساسيا لنجاح هذه المقاربة أو تلك .

ولعل من بين المفارقات المثيرة للإنتباه أننا نجد، أن أصحاب القرار التربوي في منظومتنا التعلمية ، يعتبرون ان المقاربة بالكفايات من بين المداخل الأساسية للرقي بجودة منتوجنا التعليمي . لكن بالمقابل لم يوفروا لها من الشروط والتدابير والآليات إلا الكم الهائل من المصطلحات المبثوثة في المقررات الدراسية ، واخطب الرنانة وتغيير التسميات من الأهداف إلى الكفايات ، لهذا وقع نوع من التشتت والتباين، بل وفي أحيان أخرى نلاحظ فوضى واضطراب وغياب الضوابط المشتركة الموجهة للممارسة التربوية .ولهذا فإن تقرير البنك الدولي الأخير حول التعليم بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا (فبراير، 2008) لم يكن مخالفا للواقع عندما توصل إلى أن معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، والمغرب على رأسها ،لاتزال تستخدم نموذجا تدريسيا أكثر ميلا إلى التقليدية، النقل من السبورة وانخفاض درجة التفاعل بين المدرسين والطلاب [3].

ولتقديم الدليل على هذا الوضع المأزوم ، نشير فقط إلى النتائج التي احتلها المغرب في الإختبارات الدولية، حيث احتل الرتبة 44 من بين 45 دولة في اختبارPIRLS لسنة 2007 المتعلق بالقراءة، والرتبة 40 من بين 45 دولة في اختبار2003 TIMSS المتعلق بالرياضيات والعلوم[4].

وإذا ما حاولنا أن نكشف عن العلاقة التي من المفترض أن تكون وثيقة بين التعليم والإقتصاد من حيث نموه وتراجعه ،وهو ما عبرت عنه المقاربة بالكفايات كاستراتيجية تمتد لتستوعب أبعاد الحياة بمختلف مجالاتها، فإن النتيجة بالنسبة للنظام التعليمي المغربي ، تكاد تكون مخيبة للآمال ، فهذا الأخير لا يسهم في زيادة النمو والإنتاجية بما يعنيه ذلك من جلب للإ ستثمارات وتحريك لعجلة الاقتصاد الوطني ، إلا بالنزر اليسير والمحتشم، الشيء الذي يفسر الصلة الواهية بين التعليم والنمو الاقتصادي.

وكما هو معلوم فإن الإستثمار الأجنبي المباشر ينجدب إلى البلدان التي لديها نواتج تعليمية أفضل، إذا تساوت كافة العوامل الأخرى (وعلى سبيل المثال فإن الفرصة الإستثمارية التي تحصلت للمغرب «offshoring» لم تستغل بالشكل المطلوب نظرا لأن نظامنا التعليمي لا يوفر الأطر المناسبة واللازمة بالمواصفات المطلوبة) . فأين نحن من إدماج المقاربة بالكفايات ؟

ونحن نسجل بكل مرارة هذه الخيبات المتتالية والمتعددة المجالات .قد يعترض علينا بأنه لم تطبق هذه المقاربة بالشكل المطلوب ، فالعيب في المستقبل وليس في الأداة ؟؟؟

إن جزء من هذا الإعتراض وجيه ، لكن علينا أن نتناول هذه القضية في شموليتها ، فلا يعني ان المقاربة بالكفايات كنموذج بيداغوجي إذا صلح في بعض الدول(كتونس على سبيل المثال) ، فإنه بالتماثل ينسحب علينا.ولهذا فإن الحصول على تعليم ذي جودة عالية لا يتحقق بالشعارات والمتمنيات ، ولا بتبني آخر صيحات الموضة في المجال البيداغوجي ، ولكن باستيعاب هذا الجديد في سياقاته وظروفه الخاصة ، ثم تبيئته وتكييفه بما يتناسب والواقع الجديد الذي ينقل إليه ، وهذا ما لم يتم الوعي به أثناء عملية التنزيل .

3- البرنامج الإستعجالي وإشكالية الإختيار البيداغوجي :

بالموازاة مع هذه النتائج الكارثية في قطاع التربية والتكوين ، وبالرغم من صدور التقارير الدولية والوطنية ، التي تؤكد هذا الوضع المأزوم ، فإن التعامل مع هذا المجال الحيوي والإستراتيجي لم يرق إلى المستوى المطلوب، ولم يستفد من الدروس السابقة ، ولهذا وارتباطا بنفس السياق ، نتوقف عند ما جاء به البرنامج الإستعجالي ، وخصوصا في المشروع رقم [8]، والذي ركز على المعارف والكفايات الأساسية ، حيث توصل إلى أنه لتخطي العثرات في المجال البيداغوجي ومن ثم تحسين جودة التعلمات، وجب إرساء بيدغوجيا الإدماج ، باعتبارها تمثل امتدادا لتفعيل المقاربة بالكفايات .

إننا نتساءل كيف يمكن أن يتحدث البرنامج الإستعجالي عن بيداغوجيا الإدماج ، ويقدمها على أنها

تمثل تصحيحا لما تضمنته بيداغوجيا الكفايات ، دون أن يقوم صناع القرار التربوي ببلادنا ببحوث دقيقة عن حصيلة هذه المقاربة ، وما هي الحيثيات والأسباب ومختلف الجوانب التقنية والمنهجية وغيرها ، التي حالت دون تطبيقها؟ ولهذا فإنه في غياب رؤية استراتيجية تربوية تعتمد على برامج ذات أولوية وميزانيات مرصودة ، واستثمار أمثل للكوادر البشرية التي يزخر بها مجتمعنا المغربي، والتي تنصب جهودها لإعطاء دفعة قوية للبحث التربوي الذي يخدم النظام التعليمي ويدفع به إلى الأمام ،فإن الباب يفتح لنوع من التدبير التلفيقي وأيضا لتبسيطية تقنوية فجة ، تعتقد أن الأمر لا يتطلب إلا الإستعانة بخبراء دوليين يعهد إليهم لتقديم خبراتهم في قضايا شائكة ،تتطلب دراسات وأبحاث (كقضية الإختيار البيداغوجي) .

ولعلنا لا نبالغ إذا ادعينا بأن صانعي القرار التربوي يعيدون نفس المسارات ، ويسلكون نفس المنهجيات ، دونما اعتبار لما يترتب عن ذلك من مطبات وكوارث ،وها نحن نعاين أن الوزارة الوصية على قطاع التعليم استدعت مؤخرا الخبير الدولي في مجال البيداغوجيا اكزافي روجيرس Xavier Rogiers ، لتأطير وتكوين بعض الباحثين والمفتشين والمسؤولين في الشأن التربوي على بيداغوجيا الإدماج كخطوة أولى، ستتلوها عملية تنزيلها على باقي الفاعلين التربويين ، كأطر الإشراف التربوي والأساتذة وغيرهم.

خلاصات وآفاق في البحث عن بيداغوجيا مطابقة

إننا في ختام هذا المقال الذي جعلنا محوره الإختيار البيداغوجي ، لا ننطلق من رؤية عدمية منغلقة على ذاتها ومنكفئة عليها ، بل إننا مع منهج الإنفتاح على الكسب الإنساني في مختلف المجالات والحقول المعرفية ، وعلى رأسها المجال التربوي ، باعتباره الأداة الفعالة التي تغير الشعوب والمجتمعات ، وتخلق المعجزات ، خصوصا في عصر ما بات يعرف باقتصاديات المعرفة ، لكننا بالمقابل نريد أن نؤكد على مسألة منهجية ، وهي أن المفاهيم والنظريات والمناهج والعدد البيداغوجية المقتبسة هي إفراز لحقل معرفي واجتماعي خاص ومتميز، وأنها ليست دائما وبالضرورة أدوات مطواعة للإستثمار في سياقات مغايرة، لذا يتطلب للإستفادة منها بشكل ايجابي ، نوعا من المراجعة النقدية الشاملة[5] .

ومن هذا المنطلق ، فإن الحاجة ماسة إلى تبني مقاربة جديدة في التعاطي مع القضية التعليمية برمتها ، ومن بينها مسألة النموذج البيداغوجي الذي يتوافق مع واقعنا المغربي . ولهذا دعونا إلى بيداغوجية مطابقة ، تستفيد من كل تلك البيداغوجيات السابقة وتؤسس لنموذج خاص بنا . فلا يمكن تجاوز المعارف والتعلمات الأساسية ، والتي يحتاج إليها العديد من التلاميذ ، والإتيان بمقاربة تركز على إدماج المكتسبات في وضعيات جديدة ، تستحضر تطلعات حديثة . فعلى سبيل المثال فالتلميذ المغربي الذي يلتحق بالمدرسة لأول مرة ليس هو ذاك الذي مر بروض للأطفال(هناك تمايزات حادة بين رياض وآخر) والذي اكتسب معارف ومهارات يمكن صقلها وتعزيزها وتوسيعها باعتماد مقاربة الإندماج ، على النقيض من ذلك يصبح التلميذ الأول عرضة للفشل وفي أخطر الحالات الخروج من المدرسة مبكرا ، خصوصا في ظل وضعية اقتصادية تشتد فيها حالات التمايز بشكل بارز . وما يقال على هذا المستوى الأولي يمكن ان ينسحب على مستويات أخرى .

ومن جهة أخرى فإن غياب الإنسجام بين المقررات الدراسية والنموذج البيداغوجي، يحدث من الإختلالات والمآسي الشيء الكثير. فالناظر في فلسفة بيداغوجيا الكفايات أو الإدماج، يتبن له أنهما تستهدفان مهارات منهجية بالأساس ، لكن المفارقة هي أنه مع التغيير الذي طال المقررات الدراسية مؤخرا، يجدها مقررات طويلة ومرهقة للتلميذ والمدرس معا (خذ على سبيل المثال مقرر الفلسفة في السنة الثانية باك ، أو مقرر اللغة الفرنسية في نفس السلك التعليمي) كل ذلك يفضي إلى تشتت وفوضى ولامعيارية في نظامنا التعليمي.، وقد تصبح معه المدرسة المغربية أداة لتعميق الهوة بين التلاميذ بسبب تباين المستويات واختلاف المؤهلات، وليست أداة لتكافؤ الفرص .

الهوامش

1 ـ انظر «بي1 داغوجيا الإدماج : الإطار النظري ، الوضعيات ،الأنشطة » إعداد وترجمة : لحسن بوتكلاي ، منشورات مجلة علوم التربية (العدد 4) بدون تاريخ ، ص 30.

2 ـ المرجع السابق ، ص 35

3 ـ انظر تقرير البنك الدولي حول التعليم بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا : الطريق غير المسلوك،ملخص تنفيذي، (فبراير، 2008) ص :8.

4 ـ انظر البرنامج الإستعجالي (2009-2012) التقرير التركيبي ، يونيو ،2008، (برنامج صادر عن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي) ص :25

5 ـ استفدنا من بعض هذه الخلاصات من الكتاب القيم « نحن والتنوير : عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث ، وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة « مصطفى محسن ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط: الأولى ، سنة 2006.